

715

من وزيرة المالية  
إلى

2025/05/30

**الموضوع:** حول الامتيازات الجبائية المخولة للمؤسسات جديدة الإحداث  
**المرجع:** مكتوبك الوارد بتاريخ 05 مارس 2025

لقد ذكرت بمقتضى مكتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه أنك طبيبة مختصة في التصوير الطبي وأن زوجك طبيب مختص في أمراض المعدة، معتبرة أن تخصصك مختلف عن التخصص الذي يمارسه زوجك. فطلبت معرفة هل يمكنك الانتفاع بالإعفاء من الضريبة على الدخل المنصوص عليه بالفصل 33 من قانون المالية لسنة 2024.

جوابا، يشرفني إعلامك أنه تم بمقتضى الفصل 33 من قانون المالية لسنة 2024 إعفاء المؤسسات المحدثّة والمتحصلة على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار لدى المصالح المعنية بقطاع النشاط خلال سنتي 2024 و2025 من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات لمدة 4 سنوات ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي.

وتحتسب السنة الأولى للإعفاء من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي إلى غاية 31 ديسمبر من نفس السنة.

ويستوجب الانتفاع بالإعفاء مسك محاسبة مطابقة للتشريع المحاسبي للمؤسسات والدخول طور النشاط الفعلي في أجل أقصاه سنتان ابتداء من تاريخ التصريح باستثمار الإحداث.

وتستثنى من الانتفاع بالإعفاء المذكور أعلاه المؤسسات:

- الناشطة في القطاع المالي وقطاعات الطاقة، باستثناء الطاقات المتجددة، والمناجم والبعث العقاري والاستهلاك على عين المكان والتجارة ومشغلي شبكات الاتصال،
- المحدثّة في إطار عمليات إحالة أو تبعا للتوقف عن النشاط أو تبعا لتغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك لممارسة نفس النشاط المتعلق بنفس المنتج أو بنفس الخدمة،

- المحدثه من قبل أشخاص مارسوا نشاطا من نفس طبيعة نشاط المؤسسة المحدثه ولهم صفة شركاء أو وكلاء أو لهم صلة قرابة درجة أولى (القرين أو الأباء أو الأبناء) في مؤسسة أخرى تمارس نشاطا من نفس طبيعة نشاط المؤسسة المحدثه.

بالتالي وفي الحالة الخاصة، وباعتبار أن زوجك يمارس نشاطا من نفس طبيعة النشاط الذي تمارسونه فإنه لا يمكنك الانتفاع بالإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة 4 سنوات طبقا لأحكام الفصل 33 من قانون المالية لسنة 2024.

ولمزيد التوضيحات يمكنك الاطلاع على المذكرة العامة عدد 12 لسنة 2024 المتوفرة على الموقع الإلكتروني التالي لوزارة المالية: [www.jibaya.tn](http://www.jibaya.tn)

وتقبلي سيدتي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام  
عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام  
للدراسات والتشريع الجهاني  
يحيى المشيخي